لنكتب دستـــــور العـــــراق معـــــاً

بغداد/ المدى

اختتمت، مساء يوم الاحد، الورشة الأولى من مشروع "لنكتب دستور العراق معا" الذي تنفذه جمعية الأمل العراقية بدعم من صندوق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. لغرض مشاركة واسعة لجاميع من العراقيين في الحوار حول الدستور وتطوير آلية تقديم التوصيات والاقتراحات للجنة صياغة الدستور. ويعّد المشروع من أكبر الفعاليات والنشاطات إتساعاً وشمولاً لفئات واسعة من المواطنين من مختلف القطاعات والأجناس في اثنتي عشرة محافظة. وناقش المجتمعون على مدى يومين في بغداد خطة العمل وبرنامجا للتثقيف والتوعية الدستورية والجدول الزمني الذي سيمتد الى تشرين الأول المقبل.

وقال مدير المشروع جمال الجواهري "إن الأهداف المتوخاة من المشروع تتلخص في إشراك عدد متنوع من الناشطين والناشطات في ورش العمل والحوارات لرفع الوعي بخصوص العملية الدستورية، فضلاً عن حث المواطنين على المشاركة في الأستفتاء وتقديم توصيات للجنة الدستورية. كما سنعكس هذا النشاط على نطاق واسع في الإعلام ، حيث شكلنا فرقاً إعلامية لذلك. واشار الى ان ورش العمل التي شكلت في العديد من المحافظات ستعقد عشرات الإجتماعات في كل محافظة، وستتم دعوة اعضاء من الجمعية الوطنية ولجنة صياغة الدستور للإطلاع على التوصيات التي سيتوصل اليها المشاركون في هذه الإجتماعات. واضاف إن المشروع يتضمن ندوات تثقيفية حول مبادئ الدستور وحقوق الإنسان والحريات العامة.. ألخ. وسيتم التخطيط لذلك مع بعض منظمات المجتمع المدني والبلديات ومنظمات إعلامية وأحزاب سياسية ورجال دين وأكاديميين. وتابع أنه مشروع كبير سيمتد ليس الى مراكز المحافظات فقط وإنما الى النواحي والبلدات التي قد لا تصل إليها المؤسسات الأخرى".

وقالت هناء أدور سكرتيرة جمعية الأمل العراقية في كلمتها في جلسة الإفتتاح "إن كتابة الدستور يجب أن لا تتم في الغرف المغلقة، نريد دستورا مدنياً يهدف الى بناء دولة القانون والحق والعدالة والمساواة، لجميع المواطنين بدون تمييز. دستوراً يرفع من مستوى الوعي السياسي والإجتماعي للمواطنين، ويخلق أرضية صلبة لبناء النظام الديمقراطي الجديد. كما أننا نريد إيصال المفاهيم الأساسية للمواثيق والعهود الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان".

ودعت الى اعطاء الشعب فترة إضافية ووقتا أطول من أجل التثقيف بالدستور وفهمه، ومساهمة أوسع لمنظمات المجتمع المدني في كتابته، الأمر الذي يؤدي الى تمسك العراقيين والإلتزام به مستقبلاً.

أما أزهار الشعرباف فقد القت محاضرة فصلت فيها المبادئ الأساسية للدستور، ومحتوى السلطات الثلاث، والتجربة العالمية في كتابة الدساتير وكيفية الإستفادة منها. واوضحت الفرق بين النظامين الرئاسي والبرلماني، ومضامين مؤسسات كل منهما وصلاحيات مكوناتهما. كما تحدثت عن المصادر الأساسية للتشريع واوجزتها في الكتب السماوية والأعراف والمعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين القضائية المتراكمة. وأشارت الى الدستور المرن والدستور الجامد، وبينت إيجابيات وسلبيات النوعين، والعلاقة المتداخلة بين السلطات الثلاث. وتحدثت عن الضمانات الدستورية ومسألة تنفيذ أحكامه وتفعيله وضمان عدم تجاوزه، وكذلك تطرقت الى آليات تعطيل الدستور.

اعلاميو بابل وواسط وآراء حول الدستور

ضمان حرية الـــــرأي والتعبير أهم هواجسنـــــا

بابل/ مكتب المدى/ اقبال محمد عباس

استطلعت المدى آراء عدد من الصحفيين في بابل والكوت حول الدستور وما يريده الصحفي من لجنة اعداد مسودة المشروع الذي يتعامل معه العراقيون بوصفه مشروعاً حضارياً سيضع العراق على عتبة مرحلة ينفتح امامها المستقبل وكان حوارنا الاول مع السيد عبد الرضا عيسى عبد الرضا مدير اعلام محافظة بابل الذي اكد على ان الدستور هو روح القانون ومركز استقرار الدولة ، لذا يتوجب الدقة والتأني في اعداد مسودة مشروع الدستور ومناقشتها بتفاصيلها الكاملة وإيلاء اهتمام بذوي الخبرة والاختصاص.

واضاف السيد عبد الرضا مشيراً الى مبدأ فصل السلطات واحترام القانون في كل التشريعات وعدم الاعتماد على الاهواء. في الترشيح او الالغاء وضرورة ان تكون السلطة القضائية حرة ومستقلة ولا يجوز التدخل في اعمالها ومهامها القانونية والاجتماعية كما يجب الاسراع في تشكيل المحكمة الدستورية العليا، حتى تكون حكماً وفصلاً في النزاعات التي ستحدث حتماً بين المواطنين والحكومة والدولة.

الاستفتاء الواسع ضمان للمستقبل السياسي

وقال السيد سعد الدليمي مصور صحفي في جريدة الديار إن الدستور تمثيل حقيقي وصادق للنظام الحياتي المتكامل ولابد من الاستفتاء الواسع عليه، لان ذلك يوفر ضماناً سياسياً لنا وضرورة مشاركة الشعب العراقي فيه، ممثلاً بالاحزاب والحركات السياسية والمنظمات غير الحكومية لان اتساع قاعدة المشاركة في اعداد المسودة ومناقشتها والتصويت النهائي عليها يرسم مشهداً جديداً ومغايراً عما عرفناه في السابق، كما ان الوصول الى مرحلة الدستور الدائم يضع حداً نهائياً للقرارات العشوائية ويضع العراق على اعتاب مستقبل سياسي مختلف سيكون تأثيره كبيراً في المنطقة ودول الجوار.

ضرورة الكفاءة والخبرة

وأكد السيد جمال فياض الجميلي رئيس تحرير جريدة واسط الآن على أهمية الدور الخاص لاصحاب الكفاءة والخبرة ومساهمة كل اطياف الشعب العراقي في هذا المجال وتكريس حقوق القوميات والاقليات والطوائف مع التأكيد على سيادة القانون من اجل حماية المواطنين وحقوقهم، كذلك احترام الدولة ومؤسساتها على ان يكون القانون هو السيد ويخضع له الجميع، حتى نتخلص تماماً من القرارات الفردية والعشوائية ونسد الطريق امام نشوء دكتاتوريات جديدة.

الغاء مبدأ المحاصصة

وأكد السيد سالم سعدون الجوراني مدير تحرير جريدة صوت العرب/ الكوت على مبدأ ممارسة الحق الديمقراطي في المشاركة والغاء المحاصصة الطائفية التي تنطوي على مخاطر كبيرة ستخلق كثيراً من الاشكالات السياسية. في مستقبل العراق السياسي وارجو عدم التقيد بالسقف الزمني المحدد في قانون إدارة الدولة لان الفترة المتبقية ليست كافية من اجل صياغة مسودة مشروع الدستور العراقي.

الحوار وسيلتنا الوحيدة لرسم المستقبل السياسي

وعقب السيد محسن الجيلاوي محرر في مكتب بابل لـ(المدى) على الدور الاستثنائي الذي من الممكن ان يؤديه الادباء في صياغة مسودة الدستور ولابد من الاستماع لملاحظاتهم حول ضمان حقوقهم الثقافية وتوفير فرص واسعة للتعبير واحترام الرأي وضمان مستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي. ولابد من اشراك ممثل عنهم في لجنة صياغة مشروع الدستور. وأكد السيد حسين الفنهراوي صحفي في جريدة عشتار على احترام حقوق الاقليات والطوائف واشراكها في صياغة المشروع مع ضمان حقوق الانسان وحمايته من تكرر الانتهاكات.

الإذاعي المعروف حافظ مهدي من اذاعة بابل طالب بتوفير المشاركة الواسعة والفاعلة لكل الاطياف مع دور بارز لمنظمات المجتمع المدني بعيداً عن الطائفية والتعصب القومي وضرورة الاستماع لآراء الآخرين واحترام وجهات نظرهم وخاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تتم فيها كتابة مسودة الدستور، كما اجد ضرورة اشراك اصحاب الاختصاص ورجال القانون وعدم تهميشهم والاطلاع على دساتير العالم والتعامل بشفافية ودقة مع كل الاطياف وتفعيل دور الاعلام بتنوعاته كافة لتفعيل دور التوجيه وتعبئة المواطنين وتطوير الثقافة الدستورية غير المعروفة لدينا ومحاولة تحاشي الاخطاء التي حصلت في الانتخابات السابقة وابعاد الحركات السياسية عن التأثير المباشر على المواطنين كما أجد ضرورة الاعلان عن حاجتنا القصوى لاعلام مستقل ومحترم وتأكيد الدستور على ذلك.

هل كل شيء جاهز؟

وابتدأ الشاعر رياض الغريب، الاذاعي في بابل قائلاً بان الحديث ممكن وسهل للغاية، لكن لابد من ان نسأل اولاً هل ستؤخذ المقترحات بعين الاعتبار وتدخل ضمن تفاصيل كثيرة خاصة بالدستور؟ أم ان كل شيء جاهز وما تبقى سوى اللمسات الاخيرة ويكتمل كل شيء؟ نحن نرغب بنظام ديمقراطي فيدرالي يؤمن بالحريات وضرورة ان يكون الاسلام دين الدولة مع احترام الاديان الاخرى الموجودة في العراق، على ان لا يشكل الدين كلية الخطاب الرسمي للدولة، نظراً لما تتطلبه المرحلة من توافقات ومرونة في العلاقات السياسية، وهذا سيكون حتماً الاساس الذي يفضي بنا نحو الديمقراطية الحقيقية التي تساعدنا على الدخول لحياة عراقية جديدة ومختلفة تماماً وأرجو ان ينص المشروع المتقرح للدستور على استقلالية الاعلام وعدم خضوعه لتوجهات محددة وضيقة.. عليه ان يكون اعلاماً داعياً لوحدة العراقيين وسيادتهم.

فصل الدين عن الدولة

وانعطف السيد خضير شلول مدير اذاعة الكوت في حواره حول قضية جوهرية وهي فصل الدين عن الدولة واستقلالية عمل الحكومة عن التأثيرات الدينية التي برزت في الساحة الاجتماعية والسياسية مع اشراك كل الاطياف بتنوعاتها العرقية والدينية وضرورة اشراك الطوائف الصغيرة التي كانت مغيبة زمن النظام الفاشي مثل الصابئة المندائيين والايزيدية، ومنح الرقابة والمتابعة دورا مهما في عمل الدوائر والمؤسسات. كما ادعو الى توفر شرط النزاهة والموضوعية في الاشخاص الذين يكتبون مسودة الدستور. لان الذين صعدوا الى الجمعية الوطنية كانوا ضمن قائمة منتخبة ولم يكن هو المزكى.

وأمرهم شورى بينهم

وتمنى الاذاعي نايف الزبيدي على الدستور المقترح ان يتمثل دلالة هذه الآية الكريمة دستوراً وطنياً (وأمرهم شورى بينهم) ويكون الاسلام دين الدولة الرسمي ويضمن حقوق الشعب بكامله، قوميات وأقليات وطوائف حتى يكون الجميع سواسية، لا فرق بين العرب والكورد، او السنة والشيعة، يتساوى الكل في الحقوق والواجبات.

الأكاديمي سعد مطر الزبيدي

احترام الثوابت الوطنية.. وصيانة حقوق الإنسان ضمانة لنجاح كتابة الدستور

بغداد/ كريمة السعدي

لم يعد الدستور حكراً على أهل السياسة والمختصين به من الحقوقيين وغيرهم. فقد أصبح الاهتمام به وبكتابته تخص جميع اطياف وشرائح المجتمع العراقي وكل له وجهة نظره الخاصة بكتابة الدستور. بكل ما تتضمنه فقراته او ما سيكتب من قبل اللجنة القائمة باعداد مسودته، فهناك المحامون الذين لديهم وجهة نظرهم بأن اعداد مسودة الدستور ليست بالسهولة ويجب ان يأخذ الاعداد وقته الكافي لأن هذا الدستور سوف يؤخذ به لعقود قادمة، وعلى هذا فأن المسؤولين عن اعداد مسودته عليهم ان يتوخوا الحذر في كل فقرة من فقراته عند البت فيها. (المدى) التقت الاكاديمي سعد مطر الزبيدي معاون المدير العام لمعاهد اعداد المعلمين، وكانت لنا معه هذه الوقفة.

❖ كيف يرى الاكاديميون من وجهة نظرهم الدستور العراقي القادم؟

. ان مصطلح الدستور في اللغة الانكليزية مشتق من كلمة ((Contitutio، وتعني التأسيس والتكوين والدستور، ويجمع الدستور على الدساتير والمصدر الدستورية. وكلمة الدستور بصفتها لفظة معربة واسعة المعاني والدلالات، كما ورد في نص للمحامي المعروف طارق حرب المنشور في مجلة (الاسلام والديمقراطية، العدد التاسع) هو وثيقة او عقد اجتماعي كما أكدته الفلسفة الطبيعية على لسان رائدها (جان جاك روسو). واذا كان الدستور وثيقة او قانونا او قاعدة، فهو بالتأكيد جملة في المبادئ يتفق عليها بالإجماع من قبل عامة الشعب ليتسنى تنظيم شؤونه السياسية والاجتماعية والثقافية...الخ.

❖ اذاً. ماذا يتطلب من لجنة اعداد مسودة الدستور العراقي؟

. لابد للقائمين على وضع مسودة الدستور ان يضعوا نصب أعينهم عند كتابتهم فقراته الثوابت الوطنية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان العراق شهد لعقود خلت فراغاً دستورياً كانت فيها حقوق الانسان مهمشة.

ورغم ذلك فقد سعى (البراغماتيون) السياسيون او (الميكافيليون) في ارساء دعائم شريعة الغاب في المجتمع، وان تجلببوا بجلابيب شتى، لتحقيق مطامحهم الذاتية.

❖ نفهم من هذا، ان الدستور يجب ان لا يعتمد في محتواه القانوني على اطروحات النخبة؟

. بالتأكيد فعليهم الأخذ بالحسبان وجهة نظر الشعب العراقي وكل مكوناته لأنه الوحيد الذي ذاق الويلات والمعاناة بسبب الفراغ الدستوري.

❖ ماذا تعني بالفراغ الدستوري؟

. يعني افراغ النص القانوني من محتواه القيمي بشكل مباشر وغير مباشر من جهة، وهيمنة الاسقاطات الذاتية على آليات تنفيذ المبادئ الدستورية من جهة ثانية.

❖ هذا يعني انك تطلب من لجنة كتابة مسودة الدستور جملة من الأمور؟

. اجل ومنها، اعتماد التصويت الشعبي في العملية الدستورية واحترام حقوق الانسان، واحترام الثوابت الوطنية والارتقاء بالوعي الدستوري من خلال ايجاد قنوات لدمج النظرية بالواقع. اضافة الى ما ذكرته ايضاً ان يكون هناك احترام للمواثيق والعهود وما يرد من افكار ومبادئ وان يكون القانون فوق الجميع.

❖ اعتمد في كتابة مسودة الدستور على نخبة معنية، هل هذا صحيح؟

. كلا بالتأكيد. على القائمين باعداد مسودة الدستور ان يصغوا لآراء الجمهور والاستفادة من الخبرات والتجارب الشعبية والاستفادة من الآراء الموضوعية التي يطرحها رجال القانون حتى المتقاعدون منهم، وفتح الابواب أمام المثقفين والصحفيين والكتاب والفنانين للإدلاء بدولهم ليتسنى لهم الخروج بمنظومة من الافكار التي لها صلة بالواقع، أي ان تلاقح الخبرات والآراء يؤدي بدوره الى ان تكون الافكار حية وواقعية من دون ان تكون طوباوية لا تحقق وعياً جماهيرياً ولا انتماء واقعياً.

❖ وهل لديكم كلمة أخيرة؟

. نريد من الذين سيعدون المسودة للدستور العراقي القادم ان يخرجوا من نطاق الهوية الفرعية الى الهوية الأم لأنهم لا يمثلون ذواتهم ولا عشائرهم ولا احزابهم بل يمثلون الشعب برمته. وان يضعوا الله نصب أعينهم وليعلموا ان التاريخ لا يرحم.

ورشة عمل لصحفيي وإعلاميي البصرة عن الدستور

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

انتظمت مجموعة من صحفيي وإعلاميي البصرة في ورشة عمل عن الدستور نظمها مركز تنمية الموارد البشرية في البصرة للفترة من ٢٤ . ٢٦ من الشهر الماضي. الدكتور وليد خالد، معاون عميد كلية القانون في جامعة البصرة اكد لـ(المدى) التي شاركت في ورشة العمل. ان الهدف الرئيس من هذه الورش للصحفيين والاعلاميين العاملين في محافظة البصرة . هو اطلاعهم على أهمية المدستور الذي سيطرح للاستفتاء عليه خلال منتصف شهر تشرين الأول. لكونه يجسد الهوية العراقية ويشيد القاعدة القانونية التي ستتحكم في تنظيم الحياة.

وأضاف . ان الوسائل الاعلامية لها دور فاعل وكبير في هذه المرحلة التي يشهدها عراقنا الجديد، ومن هنا تأتي أهمية ايصال الثقافة الدستورية إلى كل أبناء الشعب لكي يكونوا ملمين بصياغته وبنوده وفصوله ليقولوا كلمتهم التي ستبني كيان هذا الدستور.